نموذج لدراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك التجارية في قطاع غزة، فلسطين

A model for studying the effect of applying international financial reporting standards on the quality of financial reports by applying to commercial banks in the Gaza Strip, Palestine

د. آيه جارالله الخزندار[1]	أ.د/ محمد زيدان إبراهيم
سلطة النقد الفلسطينية فلسطين	كلية التجارة جامعة المنوفية، مصر
Dr. Ayah Jarallah Al khozondar	*Prof. Mohamed Zedan Ibrahim*
Palestine Monetary Authority (Palestine)	*University of Menoufia (Egypt)*
akhozondar@yahoo.com	*mohamedzedan_4@yahoo.com*

تاريخ الاستلام: 18 /04/ 2020 تاريخ القبول: 29 /04/ 2020 تاريخ النشر: 04 /06/2020

الملخص:

هدف البحث إلى فحص أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية عن طريق دراسة سلوك تمهيد الدخل وإيعاز الإشارة باستخدام مقياس مخصص خسائر القروض وقياس تقلبات الأرباح، وتكونت عينة البحث من البنوك التجارية المدرجة في سوق المال الفلسطيني والتي أُلزمت بتبني معايير التقرير المالي الدولية. تم جمع بيانات البحث من التقارير المالية. ولغرض التحليل الاحصائي تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتحليل الانحدار الخطي المتدرج وتحليل إرتباط بيرسون وتحليل التباين أنوفا وتحليل ليفن لتساوي التباين. أشارت النتائج إلى أن إلتزام البنوك بمعايير التقرير المالي الدولية يؤدي إلى تقليل تمهيد الدخل من خلال مخصص خسائر القروض بالمقارنة بفترة ما قبل الإلزام، ولم يجد البحث أي دليل يدعم أن التزام البنوك يؤدي إلى زيادة ميل البنوك لإيعاز إشارات من خلال مخصص خسائر القروض مقارنة بفترة ما قبل الإلزام، ولم تدعم النتائج فرضية أن التزام البنوك يؤدي إلي زيادة تقلب الأرباح مقارنة بفترة ما قبل الإلزام.

الكلمات المفتاحية: معايير التقرير المالي الدولية، الاستحقاقات الأحادية، مخصص خسائر القروض، تمهيد الدخل، إيعاز الإشارات، تقلب الأرباح.

تصنيف *JEL*: M41

Abstract :

The research aimed to examine the effect of applying the IFRS standards on the quality of financial reports by studying income-generating behavior and instructing the signal using a measure of loan loss provision and measuring profit fluctuations. The sample consisted of the commercial banks listed in the Palestinian capital market which were obligated to adopt the international financial reporting standards. Research data were collected from financial reports. For the purposes of statistical analysis, multiple linear regression analysis, stepwise linear regression analysis, Pearson correlation analysis, ANOVA variance analysis, and Levin analysis were used to equal contrast. The results indicated that the banks' compliance with the international financial reporting standards leads to reducing the introduction of income through the provision for loan losses compared to the pre-commitment period. Pre-obligatory, and the results did not support the hypothesis that banks 'commitment leads to increased volatility of profits compared to the pre-obligatory period.

Keywords: IFRSs, single entitlements, provision for loan losses, income generation, signaling, profit volatility.

JEL classification codes: M41

[1] المؤلف المرسل، آية جارالله الخزندار، akhozondar@yahoo.com.

مقدمة:

تهدف التقارير المالية إلى توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تفيد المستثمرين في اتخاذ القرارات وتعتبر من أهم المصادر التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالبنوك للحصول على البيانات المالية اللازمة لاتخاذ قراراتهم. وعلى الرغم من أهمية تلك التقارير إلا أن الظروف التي حدثت للعديد من البنوك في نهاية القرن العشرين أدي إلى اهتزاز الثقة في تلك التقارير الأمر الذي أدي إلى تزايد المطالبات بشأن توفير تقارير مالية تتسم بالجودة.

على الرغم من أن البيانات التي تقدمها العديد من المنشآت حول العالم قد تكون متشابهة، إلا أنه يوجد فروق بينها ترجع إلى ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية. تسعى معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) إلى توفير تقارير مالية أكثر موثوقية للشركات العاملة في جميع أنحاء العالم، وتجعل من الممكن للشركات خفض تكاليف إعداد جداول القوائم المالية المختلفة لكل بلد مختلف (Ergun and Öztürk, 2013)،

الاقتصاد الفلسطيني بحاجه للاستثمار الأجنبي لضمان معدل نمو عالي ومستقر، ولكن نقص مصداقية المعلومة في التقارير المالية للشركات الفلسطينية يؤثر سلباً على جذب الاستثمار الأجنبي، لذا فإن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية يعتبر مخرجاً للتغلب على هذا العائق ووسيلة لإضفاء المصداقية على القوائم المالية للشركات الفلسطينية.

ويعد سوق فلسطين المالي سوقاً ناشئاً، ولكي يتغلب سوق فلسطين على هذه المشاكل تم تبني معايير التقرير المالي الدولية لجذب الاستثمار للبنوك والشركات من خلال إضافة مصداقية للقوائم المالية. لذا ألزم سوق فلسطين المالي البنوك بتبني معايير التقرير المالي الدولية عام 2007 كشرط لإدراجهم لسوق فلسطين المالي.

ولذلك اهتمت الباحثة في هذه الدراسة بمعرفة دور تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على جودة التقارير المالية في قطاع البنوك، حيث تبين أنه يمكن قياس جودة التقارير في قطاع البنوك من خلال عدة مداخل حيث تم تصنيف هذه المداخل إلى مدخل جودة المعلومة المحاسبية ومدخل جودة الأرباح ومدخل عدم تماثل المعلومات ومدخل إدارة الأرباح، حيث أن الدراسات السابقة استخدمت منهج إدارة الأرباح لقياس أثر معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على جودة التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

في هذه الرسالة سيتم التركيز على مخصصات خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح، حيث أنه يفترض بشكل عام أن انخفاض التقلب يمثل مخاطراً أقل. وذلك لأن الأرباح الأقل تقلباً هي المؤشر

الأساسي لأسعار مستقرة للأسهم، وهذا يقدم حافز للمديرين لاستخدام مخصصات خسائر القروض لإدارة الأرباح (Anandarajan et al, 2007, p 362).

I.منهجية البحث ودراسات سابقة:

1. منهجية البحث وتشمل:

1.1.مشكلة البحث

ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي وهو "ما أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الفلسطينية في قطاع غزة المدرجة في سوق المال الفلسطيني عام 2007".

وينبثق من صياغة المشكلة البحثية التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: هل يؤدي التزام البنوك التجارية المسجلة في سوق المال الفلسطيني بمعايير التقرير المالي الدولية إلى تقليل تمهيد الدخل من خلال مخصص خسائر القروض مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام؟

التساؤل الثاني: هل يؤدي التزام البنوك التجارية المسجلة في سوق المال الفلسطيني بمعايير التقرير المالي الدولية إلى زيادة إيعاز الإشارات من خلال مخصص خسائر القروض مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام؟

التساؤل الثالث: هل يؤدي التزام البنوك التجارية المسجلة في سوق المال الفلسطيني بمعايير التقرير المالي الدولية إلى زيادة تقلب الأرباح مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام؟

2.1.أهمية البحث

تبعاً لمشكلة البحث، والأهداف المخطط لتحقيقها، يمكن تحديد أهمية البحث كما يلي:

1. تناول إحدى المجالات المهمة بالنظرية المحاسبية، والمتمثل بالقياس الكمي لأثر استخدام معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية، مما يساعد على فهم وتطوير آليات القياس وما ينتج عنها من ضبط لجودة التقارير.
2. مساعدة النقابات المهنية في اتخاذ قرارات تبني وتطوير المعايير المحاسبية.
3. تناول إحدى المجالات البحثية والتي تندر بها الدراسات ذات العلاقة في فلسطين بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام مما يدعم عملية البحث العلمي في المنطقة.
4. تطبيق المقياس الكمي المتكامل لقياس أثر استخدام البنوك لمعايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية.

5. توظيف منهجية قياس أثر تطبيق البنوك لمعايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير لتقليل قدرة البنوك على التلاعب بالبيانات بعيداً عن الأساليب الإستبانية والتي لا تعكس الواقع بشكل موضوعي .

3.1.أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. القياس والتقييم الكمي لأثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية من خلال دراسة تمهيد الدخل.
2. القياس والتقييم الكمي لأثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية من خلال دراسة إيعاز الإشارات.
3. القياس والتقييم الكمي لأثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية من خلال دراسة تقلب الأرباح

4.1. فرضيات البحث

1. يؤدي التزام البنوك التجارية المسجلة في سوق المال الفلسطيني بمعايير التقرير المالي الدولية إلى تقليل تمهيد الدخل من خلال مخصص خسائر القروض مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام.
2. يؤدي التزام البنوك التجارية المسجلة في سوق المال الفلسطيني بمعايير التقرير المالي الدولية إلى زيادة إيعاز الإشارات من خلال مخصص خسائر القروض مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام.
3. يؤدي التزام البنوك التجارية المسجلة في سوق المال الفلسطيني بمعايير التقرير المالي الدولية إلى زيادة تقلب الأرباح مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام

4.1.مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع الدراسة من سبع بنوك فلسطينية مدرجة في سوق المال الفلسطيني خلال الفترة من 2002-2015 وهي: بنك فلسطين المحدود وبنك القدس وبنك الاستثمار الفلسطيني و البنك التجاري الفلسطيني والبنك الوطني والبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي. تم استثناء البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي حيث تطبق الدراسة على البنوك التجارية، وكذلك تم استثناء البنك الوطني حيث أنه بدأ ممارسة النشاط المصرفي في سنة 2007. العينة: تشمل عينة الدراسة أربعة بنوك وهي: بنك فلسطين المحدود وبنك القدس وبنك الاستثمار الفلسطيني والبنك التجاري الفلسطيني وتشكل العينة البحثية 57.1% من مجتمع الدراسة.

5.1.حدود البحث

تتضمن حدود الدراسة الفئات التالية:

1.5.1.الحدود الفنية:

لاقتصار على دراسة أثر معايير التقرير المالي الدولية فقط على جودة التقارير دون غيرها من المعايير المحاسبية الأخرى.

الاعتماد بصورة رئيسية على البيانات المالية الواردة بالتقارير المالية للبنوك التجارية المدققة.

تم اعتماد منهجية إدارة الأرباح باستخدام مقياس مخصص خسائر القروض ومقياس تقلب الأرباح.

2.5.1.الحدود المكانية:

تتحدد حدود الدارسة المكانية بالبنوك التجارية المسجلة بسوق المال الفلسطيني، ويتوافر لها بيانات مالية تفي بمتطلبات الدارسة، دون التطرق لغيرها من البنوك.

3.5.1.الحدود الزمنية:

تم تحديد فترة الدراسة على خمس سنوات سابقة لسنة إلزام سوق المال الفلسطيني للبنوك المسجلة بالإلتزام بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية وهي عام 2007 وبذلك تكون فترة الدراسة من عام 2002 حتى عام 2015. تم إستثناء عام 2007 لأنها تعتبر سنة فاصلة.

6.1. وسائل اختبار فرضيات البحث

في ضوء ما هو متبع في الدراسات السابقة، يعتمد الباحث على بناء علاقة انحدار بين المتغيرات محل الدراسة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، ويأخذ نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات ثلاث صور بناءً على المنهجية المستخدمة لقياس المتغير التابع.

$$LLP_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 LLP_{i,t-1} + \alpha_2 LOAN_{i,t} + \alpha_3 EBTP_{i,t} + \alpha_4 SIZE_{i,t} + \alpha_5 AF + \alpha_6 IFRS + \alpha_7 IFRS*EBTP_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

$$LLP_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 LLP_{i,t-1} + \alpha_2 LOAN_{i,t} + \alpha_3 SIGN_{i,t} + \alpha_4 SIZE_{i,t} + \alpha_5 AF + \alpha_6 IFRS + \alpha_7 IFRS*SIGN_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

$$\sigma EAR_{before} = STDV\left(\frac{EBTP_{i,t}}{Average\ total\ assets_{i,t}}\right);\ t_1 = 2002\ to\ t_4 = 2006$$

$$\sigma EAR_{after} = STDV\left(\frac{EBTP_{i,t}}{Average\ total\ assets_{i,t}}\right);\ t_1 = 2008\ to\ t_8 = 2015$$

حيث εi,t: الخطأ العشوائي.

و (*) تشير الي التفاعل بين متغيرين

وباقي متغيرات يعرف في جدول (1).

جدول 1: تعريف متغيرات البحث وطرق قياسها

الرمز	المتغير	طريقة القياس
IFRS	معايير التقرير المالي الدولية	متغير وهمي يساوي "1" إذا البنك ملزم بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية حسب قانون سوق المال الفلسطيني، و "0" غير ذلك
$LLP_{i,t-1}$	مخصص خسائر القروض في بداية الفترة منسوباً إلى إجمالي الأصول	مخصص خسائر القروض في بداية الفترة(t-1) / إجمالي الأصول (t)
$LOAN_{i,t}$	القروض غير المسددة منسوباً إلى إجمالي الأصول	القروض غير المسددة (t) / إجمالي الأصول (t)
$EBTP_{i,t}$	الأرباح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض منسوباً إلى إجمالي الأصول	الأرباح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض (t) / إجمالي الأصول (t)
$SIGN_{i,t}$	التغير في الأرباح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض منسوباً إلى إجمالي الأصول	(الأرباح +مخصص القروض)t –(الأرباح +مخصص القروض)t–1 / إجمالي الأصول (t)
SIZE i,t	حجم البنك	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
AF	حجم مكتب التدقيق	يأخذ القيمة "1" إذا كان البنك يدقق لدى الشركات الأربعه الكبرى التالية: ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)، سابا وشركاهم، آرنست ويونغ، وبرايس ووتر هاوس وشركاهم ويأخذ "0" إذا كان البنك يدقق لدي أحد مكاتب المراجعه الوطنية.
EARσ	الانحراف المعياري للأرباح قبل الضرائب والمخصصات منسوباً إلى متوسط إجمالي الأصول	$\sigma EAR_{before} = STDV\left(\frac{EBTP_{i,t}}{Average\ total\ assets_{i,t}}\right); t_1 = 2002 - t_5 = 2006$ $\sigma EAR_{after} = STDV\left(\frac{EBTP_{i,t}}{Average\ total\ assets_{i,t}}\right); t_1 = 2008 - t_8 = 2015$ $STDV\left(EAR_{i,t}\right) = \sqrt{\frac{\sum_{t=1}^{n}\left(EAR_{i,t} - \overline{EAR_{i,t}}\right)^2}{n}}$ where $EAR_{i,t} = \frac{EBTP_{i,t}}{Average\ total\ assets_{i,t}}$
LLP i,t	مخصص خسائر القروض خلال الفترة منسوباً إلى إجمالي الأصول	مخصص خسائر القروض خلال الفترة (t) / إجمالي الأصول (t)

2.الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية:

1.2. الدارسات السابقة:

في هذا البند سيتم طرح الدراسات السابقة ذات العلاقة في الموضوع:

1.1.2. دراسة Van Oosterbosch (2010) بعنوان " إدارة الأرباح في الصناعة المصرفية"

إختبرت الدراسة أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على دوافع البنوك لتمهيد الدخل باستخدام مخصص خسائر القروض، وقد أجريت دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 914 بنكا من عشر دول أوروبية منهم 850 بنكا غير مدرجين في سوق المال و 64 بنكا مدرجين في سوق المال خلال الفترة 1995-2008،. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى إدارة الأرباح قد قل منذ تطبيق معايير التقرير المالي الدولية للبنوك التي تستخدم مخصص خسائر قروض لقياس ادراة الارباح وأن متطلبات الافصاح العالية لم تحد من استخدام إدارة البنك مخصص خسائر القروض لأغراض تمهيد الدخل.

2.1.2. دراسة .Leventis et al (2011) بعنوان "مخصصات خسائر القروض وإدارة الأرباح وإدارة رأس المال بموجب معايير التقارير المالية الدولية: حالة البنوك التجارية في الاتحاد الأوروبي"

إختبرت أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على استخدام مخصص خسائر القروض لإدارة الأرباح وإدارة رأس المال، وقد أجريت دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 91 بنك تجاري أوروبي مدرج في سوق المال من 18 دولة أوروبية خلال الفترة (1999-2008)قبل وبعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية عام 2005، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في دول الاتحاد الأوروبي حسن من جودة الأرباح من خلال الحد من رغبة مديري البنوك التجارية المسجلة لإدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض، وكذلك ادارة رأس المال لم تتأثر بشكل هام بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية

3.1.2. دراسة(2011) Gebhardt and Novotny-Farkas بعنوان "التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية والجودة المحاسبية للبنوك الأوروبية"

فحصت الدراسة أثر التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية بالتحديد معيار (IAS39)على جودة المحاسبة للبنوك في 12 دولة أوروبية، وعلى وجه الخصوص تحليل كيف التغير في الاعتراف والقياس لبند الاستحقاق التشغيلي الرئيسي للبنك (مخصص خسائر القروض) يؤثر على سلوك تمهيد الدخل والاعتراف الفوري بالخسائر، وقد أجريت دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 90 بنك تجاري مسجل من 12 دولة أوروبية خلال الفترة من 2000-2007، وقد توصلت الدراسة إلى أن التقيد ب IAS 39يحد من تمهيد الدخل، بالإضافة وجدت الدراسة أن تبني المعايير كان أقل وضوحا في الدول ذات

الأنظمة المتشددة وفي الدول التى تكون هياكل ملكية البنوك موزعة على العديد من المساهمين. وقد توصلت الدراسة بان الحد في تمهيد الدخل يتم بواسطة البنوك الأوروبية غير المدرجة في سوق رأس المال الأمريكي، كما توصلت الدراسة إلى ان البنوك تؤخر الاعترف بخسائر الديون بعد تبني المعايير،

4.1.2. دراسة Jiao et al. (2012) بعنوان "التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية وأثره على تنبؤات المحللين"

تدرس هذه الورقة على وجه التحديد فيما إذا كان التحول إلى معايير التقرير المالي الدولية له تأثير على (1) قدرة المحللين على تنبؤ الأرباح بدقة و(2) مدى الاتفاق بين المحللين فيما يتعلق بالتنبؤ بالارباح، وقد أجريت دراسة تطبيقية على عينة تشمل شركات من 19 دولة أوروبية خلال عامي 2004 و2006 حيث تم إستثناء عام 2005 لأنها تعتبر سنة إنتقالية تعد فيها الشركات تقاريرها المالية في ظل معايير محاسبية مختلفة تعتمد على نهاية السنة المالية،. وقد توصلت الدراسة إلى أن تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح أصبحت أكثر دقة بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية مقارنة بالفترة التي قبلها، كما وجدت الدراسة أن مستوى الاختلاف في التنبؤ فيما بين هؤلاء المحللين قد انخفض بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية (في 2006) مقارنة فترة ماقبل التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية في 2004، وذلك لأن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية قد حسن من جودة القوائم المالية وأدى إلى تخفيض مستويات عدم تماثل المعلومات.

5.1.2. دراسة Kao and Wei (2014) بعنوان "أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، وعدم تماثل المعلومات، وحوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية "

استهدفت الدراسة استكشاف كيف يؤثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، أيضا كيف يؤثر عدم تماثل المعلومات على جودة المعلومة المحاسبية عند تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، أيضا كيف يؤثر هيكل الملكية على جودة المعلومة المحاسبية عند تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، ، وقد أجريت دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 42 شركة تصدر كلا النوعين من الأسهم أسهم A وأسهم B مدرجة في بورصة شنزان و44 شركة تصدر كلا النوعين من الأسهم أسهم A وأسهم B مدرجة في بورصة شنغهاي، ، وقد توصلت الدراسة انه يمكن أن يؤدي تطبيق معايير التقرير المالية الدولية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية بشكل كبير.

6.1.2. دراسة Ozili (2015) بعنوان "مخصص خسائر القروض ، وتمهيد الدخل ، وإيعاز الإشارة ، وإدارة رأس المال ، ومسايرة دورة الأعمال: هل معايير التقرير المالي الدولية تؤثر؟ الأدلة التجريبية من نيجيريا"

سيتم دراسة ما إذا كان مدراء البنوك يؤثروا على مخصص خسائر القروض لتمهيد الدخل وإدارة رأس المال وإيعاز إشارة عن جودة القروض ودراسة ما إذا كان مخصص خسائر القروض مسايراً لدورة الأعمال خلال التطبيق الطوعي لمعايير التقرير المالي الدولية. إضافة إلى ذلك سيتم دراسة الدوافع المشتركة لفترة ما قبل وما بعد الأزمة المالية وفترة قبل وبعد تبني معايير التقرير المالي الدولية. وقد أجريت دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 10 بنوك نيجيرية و120 مشاهدة سنوية خلال الفترة 2002-2013، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بعد التحكم في تأثير تنظيم بازل بشأن مخصص خسائر القروض، وجد الباحث دليلا قويا على تمهيد الدخل، وإدارة رأس المال ومسايرة سلوك مخصص خسائر القروض لدورة الأعمال خلال اعتماد طوعي وليس إلزامي بمعايير التقرير المالي الدولية في نيجيريا.

7.1.2. دراسة Abu-Dieh (2015) بعنوان "أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة البيانات المالية في فلسطين"

استهدفت الدراسة فحص أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة البيانات المالية في فلسطين. على وجه الخصوص، فإن هذه الدراسة تفحص فيما إذا كانت البيانات المالية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين (PEX) تعرض انخفاض إدارة الأرباح، وارتفاع الاعتراف الفوري بالخسائر وارتفاع القيمة الملائمة للمعلومة المحاسبية بعد التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية في العام 2007، وقد أجريت دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 32 شركة مسجلة في سوق فلسطين من مختلف القطاعات خلال الفترة 2003 إلى 2012. تظهر النتائج أن الشركات التي تطبق معايير التقرير المالي الدولية تعطي أدلة أكثر على الزيادة في إدارة الأرباح، وقلة إثبات الخسائر في وقتها وزيادة القيمة الملائمة.

2.2.موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة :

ركزت الدراسات السابقة التي تناولت البنوك على مخصصات خسائر القروض (LLPs) كمؤشر لإدارة الأرباح والتي تمارسها الإدارة للتلاعب في التقارير المالية. ونظراً لأن هذه الدراسة تركز على البنوك التجارية لذلك سيتم اختبار سلوك تمهيد الدخل وإيعاز الإشارة وتقلب الأرباح كمؤشرات على جودة التقارير المالية. وتبدو فجوة البحث في فحص مخصصات خسائر القروض كمؤشر لممارسات إدارة الأرباح والتي تعتبر وسيلة للتلاعب بالتقارير المالية عند تطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

II. الإطار النظري:

1. مفهوم معايير التقارير المالية الدولية IFRS

يقصد بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (حماد، 2008: ص29) هي المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديد والمعايير المحاسبة الدولية (IAS) التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية . وفيما يلي تقديم لاهمية وأهداف IFRS.

1.1.أهمية IFRS

تتبين أهمية المعايير المحاسبية الدولية من خلال ما يلي (العربي،2011: ص39):

- ❖ إن عدم وجود معايير محاسبية يؤدي الى تحكم المؤسسات في نوعية وكمية المعلومات وطريقة الإفصاح عنها.
- ❖ وجود المعايير المحاسبية سيمنع استفادة البعض من المعلومات المحاسبية دون البعض الآخر.

2.1.أهداف IFRS

الأهداف الأساسية لإصدار المعايير لمحاسبية هي (حماد، 2008: ص19):

- ❖ تحسين أساليب القياس المحاسبي، وتضييق نطاق الاختيارات بين البدائل للقياس وذلك حتى تكون قابلة للمقارنة.
- ❖ ضمان الإفصاح العادل عن المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية.
- ❖ ضمان تحقيق نوع من التناسق العالمي لضمان كفاءة تدفقات الأموال عبر الأسواق المالية.

2. جودة التقارير المالية

1.2.مفهوم جودة التقارير المالية

وبعض الدراسات المحاسبية تناولت مفهوم جودة التقارير المالية تحت مفهوم جودة المحاسبة، والبعض تناولها تحت مفهوم جودة الأرباح، والبعض الاخر تناولها تحت مفهوم جودة معايير المحاسبة (أبو الخير، 2007: ص18) وفيما يلي تفصل كل واحده منهم.

تستخدم احيانا جودة المحاسبة للتعبير عن جودة التقارير المالية التي تنتجها مهنة المحاسبة، ومع ذلك فإن مفهوم جودة المحاسبة مفهوم واسع يرتبط بمهنة المحاسبة بدءاً بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة، مرورا بالممارسة المهنية لإعداد ومراجعة التقارير المالية، وانتهاءً بمنتج هذه العملية وهو التقارير المالية (Imhoff, 2003: p.119).

أما بالنسبة لجودة الربح فيوجد شبه إجماع بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الربح، واستخدم معظم الباحثين مقاييس مرتبطة بجودة الربح لقياس جودة التقارير المالية،

وعلية فإن جودة الربح تعنى جودة التقارير (أبو الخير، 2007: ص19). طبقا لشيبروفينسيت Schipper and Vincent, 2003: p. 98) فإن جودة الربح هي مفهوم محدد لمفهوم عام هو جودة التقارير المالية التي تعتبر مؤشر على جودة معايير المحاسبة، وربط جودة التقارير المالية بجودة الربح له بعض المزايا على المستوى الميداني، كما تقاس جودة الربح بمدى تعبير الربح المحاسبي، المفصح عنه.

واما بالنسبة لجودة معايير المحاسبة ودورها في فهم جودة التقارير المالية فانه لا يكفي قبول معايير المحاسبة المستخدمة في إعداد التقارير المالية، بل مدى جودة المعايير المحاسبية المستخدمة، حيث عرفت الهيئة الأمريكية للإشراف والرقابة على البورصة SEC عام 2000م جودة المعايير بأنها المعايير المحاسبية التي تنتج عن تطبيقها معلومات ملائمة، موثوق بها، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين (كساب والزين، 2009: ص 224).

2.2. تعريف جودة التقارير المالية

ويمكن تعريف جودة التقارير المالية بخلوها من التحريفات الجوهرية وإعطائها صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة وارتفاع قدرتها التنبؤيه على تقييم الوضح الحالي والمستقبلي للمؤسسة (حمدان، 2011: ص419).أو يمكن تعريفها بمصداقية المعلومات المحاسبية التى تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعه للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها(خليل، 2003).

3.2.أساليب قياس جودة التقارير المالية

تصنف أساليب قياس جودة التقارير الي أسلوبين وهما جودة المعلومة المحاسبية وجودة الأرباح.

1.3.2.جودة المعلومة المحاسبية كآلية لقياس جودة التقارير المالية

يصيغ واضعي المعايير مثل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في مسودة الجزء الأول لإطار مفاهيمي مشترك الحاجة لإعداد تقارير مالية عالية الجودة ويتجنبوا تعريف الجودة، ولكنهم يدرجوا قائمة بعدد من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي ينبغي أن تحقق أعلى مستوى جودة.(Wagenhofer and Ewert, 2011: p. 2)

والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي مجموعة السمات الوصفية التي يتعين توافرها في المعلومات المحاسبية التي تحويها التقارير المالية المنشورة والتي تجعلها مفيدة لمستخدميها، ولكي تعتبر المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملاءمة وتساعد مستخدميها في تقييم أحداث الماضي والحاضر

والمستقبل كما يجب أن تكون ذات معاملات ثقة عالية وخالية من الاخطاء الهامة وصادقه العرض، كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية قابليه للمقارنة ومتسقه وقابلة للفهم، مع مراعاة الاهمية النسبية للمعلومات التقارير المالية بمعنى عدم إغفال الأخطاء الهامة التي يكون لها تأثير هام على قرارات العديد من المستخدمين(طارق حشاد، 2012: ص90) ولقد تم تفصيل خصائص المعلومات المحاسبية في الفصل الأول .

2.3.2 جودة الأرباح كآلية لقياس جودة التقارير المالية

جودة الأرباح هي واحدة من أهم خصائص التقارير المالية، ويقال عالية الجودة لتحسين كفاءة سوق رأس المال، وتستخدم جودة الأرباح في العديد من الدراسات التجريبية لإظهار التغيرات على مر الزمن لتقييم التغيرات في معايير المحاسبة المالية وغيرها من المؤسسات مثل إلزام وحوكمة الشركات، ولمقارنة أنظمة إعداد التقارير المالية في مختلف البلدان، ولدراسة تأثير نوعية الأرباح على تكلفة رأس المال.(Wagenhofer and Ewert, 2011: p. 2)

والارباح عالية الجودة هي الارباح الاكثر استمرار وثباتا واستقرار (كساب والزين، 2009: ص229) والتي تفيد في عملية اتخاذ القرار وأن الغرض الأساسي من جودة الأرباح هو تحليل جودة المحاسبة من خلال التمييز بين نوعين من الأرقام المحاسبية الناتجة من التدفقات النقدية، والأرقام الناتجة من أساس الاستحقاق(penman, 2001) .

ويمكن بدلالة ما سبق الربط بين جودة الارباح وقدرة الارباح على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فكلما تمتعت الارباح باستمرارية أكبر فان ذلك مؤشر على ارتفاع مستوى جودتها مستقبلا، كما تم الربط بين صافي الربح والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية كمؤشر على جودة الأرباح، حيث أنه كلما زاد انحراف صافي الدخل عن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية دل ذلك على انخفاض اداء الارباح وأدى إلى انخفاض العوائد المستقبلية المتوقعة وبالتالي انخفاض جودة الأرباح (طارق حشاد، 2012: ص94).

3. العلاقة بين المعايير الدولية و جودة التقارير المالية

يرى أبو الخير (2007: ص25) أن محددات جودة التقارير المالية في دولة معينة تبدأ من معايير المحاسبة التي تطبقها تلك الدولة. فالمعايير تحدد قواعد القياس والإثبات والعرض والإفصاح للعمليات والأحداث المالية المؤثرة في أداء المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، ولقد تم تقديم معايير المحاسبة الدولية كمجموعة متكاملة وذات جودة عالية تسمح بالمقارنة بين المؤسسات المالية بصرف النظر عن الدول التي تنتمي إليها، واعتبرت الهيئة الأمريكية أن جودة معايير المحاسبة تنعكس على

جودة التقارير المالية لأنه ينتج عن ذلك تقارير مالية تتصف بالإفصاح الكامل، شفافية أكثر، وتكون قابلة للمقارنة (أبو الخير، 2007: ص19).

III.الإطار التطبيقي

1. نبذة عن بنوك العينة:

شملت العينة كل من بنك فلسطين المحدود وبنك القدس وبنك الاستثمار الفلسطيني والبنك التجاري الفلسطيني وفيما يلي نبذه عن كل منهم:

تأسس بنك فلسطين في العام 1960، كمؤسسة مالية تسعى للنهوض بمستوى الخدمات المصرفية في فلسطين، وتمويل مختلف المشاريع، وتلبية الاحتياجات المالية والمصرفية للشرائح الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ويعد بنك فلسطين من أكبر البنوك الوطنية، والأكثر انتشارا من حيث عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصرافات الآلي. ويساهم بنك فلسطين في عملية البناء والتنمية ومواكبة التطورات التكنولوجية، مخصصا 5%من أرباحه السنوية لبرامج المسؤولية الاجتماعية. وقد أدرج سهم البنك للتداول في البورصة الفلسطينية عام 2005، وأصبح ثاني أكبر الشركات المدرجة بقيمته السوقية التي تبلغ حوالي 15%من القيمة السوقية للبورصة[2].

تأسس بنك القدس كشركة مساهمة في العام 1995، ومنذ تأسسه نمت أعماله ليصبح اليوم من أهم المؤسسات المصرفية في فلسطين؛ إذ يقدم للسوق الفلسطيني حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية المصممة لتلبية متطلبات العملاء k. يمارس البنك نشاطه التجاري في فلسطين ويرتكز على جذب ودائع العملاء على مختلف أنواعها، ووضع حلول تمويلية تستهدف الأفراد والشركات والإسهام المباشر وغير المباشر في دعم الاقتصاد الوطني. يمارس البنك نشاطه المصرفي من خلال إدارته العامة ومركزها الرئيسي في مدينة رام الله - منطقة الماصيون ومن خلال 40 فرعاً ومكتباً منتشرة في أرجاء الوطن كافة[3].

تأسس بنك الاستثمار الفلسطيني كشركة مساهمة فلسطينية عامة بمشاركة نخبة من المصرفيين و رجال الأعمال من فلسطين و الدول العربية الشقيقة و يعتبر البنك الفلسطيني الأول الذي حصل على التراخيص اللازمة لمزاولة أعماله من السلطة الوطنية الفلسطينية. افتتح الفرع الأول للبنك بتاريخ 1995/3/26 و واصلت ادارة البنك بالتوسع و الانتشار في المدن حتى اصبح للبنك شبكة فروع تغطي معظم المناطق الفلسطينية بلا استثناء. و قد بنى البنك استراتيجيته منذ تأسيسه على

[2] https://www.bankofpalestine.com/ar/about/profile
[3] https://www.qudsbank.ps/

تعميق تواجده في مختلف مناطق السلطة الفلسطينية، و تعزيز المركز المالي للبنك من خلال شبكة الفروع المنتشرة في كافة المدن الرئيسية[4].

البنك التجاري الفلسطيني تم اندماجه مع بنك فلسطين عام2016 وبموجب الاتفاق النهائي، فإن عملية الإندماج تمت من خلال عملية تبادل للأسهم باحتساب كل ثلاثة أسهم في البنك التجاري الفلسطيني مقابل سهم واحد في بنك فلسطين[5].

2.تعريف بيئة الدراسة

تم إلزام الشركات المدرجة بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية من خلال المادة رقم 3 في نظام الإفصاح لسوق المال الفلسطيني[6] في سنة 2007، لذلك تعتبر تلك السنة الرسمية لتبني معايير التقرير المالي الدولية من قبل الشركات المدرجة الفلسطينية والسنة الفاصلة لتحليل الدراسة.

3. فترة الدراسة

تم تحديد فترة الدراسة على خمس سنوات سابقة لسنة إلزام سوق فلسطين المالي للبنوك المسجلة بالإلتزام بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية وهي عام 2007 وبذلك تكون فترة الدراسة من عام 2002 حتى عام 2015. تم إستثناء عام 2007 لأنها تعتبر سنة فاصلة لإلزام البنوك بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

4. تحليل نتائج الدراسة

1.4.اختبار فروض الدراسة

1.1.4.اختبار الفرض الأول

يؤدي التزام البنوك التجارية المسجلة في سوق المال الفلسطيني بمعايير التقرير المالي الدولية إلى تقليل تمهيد الدخل من خلال مخصص خسائر القروض مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام، وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء أولا تحليل الإنحدار المتعدد ولكن تبين أن وجود قيمة مرتفعة لمعامل التحديد مع وجود بعض المتغيرات غير المعنوية إلى وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية وللتغلب على هذه المشكلة تم استخدام أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise Regression ، بعد تقدير معلمات النموذج، أخذت معادلة الانحدار الشكل التالي (الخزندار، 2018):

$$LLP_{i,t} = 0.066-0.039AF+0.303LLP_{i,t-1}-0.009IFRS*EBTP_{i,t}- 0.030LOAN_{i,t}$$
$$-0.093EBTP_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

[4] https://www.pibbank.com/ar/srv/21.html
[5] https://www.maannews.net/news/848835.html
[6] www.pex.ps/PSEWebSite/laws/Disclosure%20Regulation-modify-English.pdf

2.1.4.إختبار النموذج

لاختبار النموذج وتأكيد صلاحيته لابد أن يجتاز العديد من المعايير وتشمل: المعايير الاقتصادية (من حيث اتفاق إشارات وقيم المعاملات مع النظرية الاقتصادية)، والمعايير الإحصائية (من حيث المعنوية الإحصائية للنموذج ككل، ومعنوية المعاملات المقدرة) والمعايير القياسية (من حيث أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي Autocorrelation، وتعدد العلاقات الخطية Multicollinearity، وعدم ثبات التباين Heteroskedasticity)، وفيما يلي نتائج تطبيق هذه المعايير على النموذج:

وتختبر المعايير الاقتصادية إشارات وقيم المعلمات المقدرة، ومدى اتفاقها من النظرية الاقتصادية، وأدت نتائج اختبار المعايير الاقتصادية للنموذج الى معامل التحديد R2 تساوي 91.5% وعلية نستخلص من ذلك أن المعادلة يتفق مع المعايير الاقتصادية.

تشتمل المعايير الإحصائية على اختبار معنوية النموذج وفقاً لاختبار F، حيث يتطلب أن يكون مستوى المعنوية أقل من 0.05، كما يشمل معنوية المعلمات المقدرة وفقا لاختبار T، بالإضافة إلى القدرة التفسيرية للنموذج بالنظر إلى قيمة R square، كما تتطلب تلك المعايير أن تتوزع البواقي توزيعاً طبيعياً، وفيما يلي نتائج تلك الاختبارات:

ثبتت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار(F) من جدول تحليل التباين، وذلك عند مستوى معنوية (0.01) حيث بلغت قيمة F (79.287) بمستوى معنوية (0.000)، وثبتت أيضاً معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية أقل من 0.05، حيث كانت قيم T 9.595، -7.97، 4.856، -3.26، -2.56، -2.057 بمستويات معنوية 0.000، 0.000، 0.002، 0.015، 0.047 لثابت الانحدار وللمتغيرات الداخلة في النموذج على التوالي، مما يدل على معنويتها، وذلك من خصائص أسلوب الانحدار المتدرج أنه يكتفي بالمتغيرات ذات الدلالة المعنوية. وصلت قيمة معامل التحديد R2 للنموذج إلى (0.915)، أي أن المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته 91.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، ويشيرذلك إلى القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج، وكلما ارتفعت القدرة التفسيرية كلما تقاربت القيم المتوقعة من النموذج مع القيم الفعلية، مما يدل على القدرة التنبؤية للنموذج، وانخفاض نسبة الأخطاء. واتبعت البواقي التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة Jarque-Bera 0.1248 بمستوى معنوية 0.939، ولما كان مستوى المعنوية Probability أكبر من 0.05 فإن هذا أن توزيع البواقي لايختلف عن التوزيع الطبيعي. أما المعايير القياسية بلغت قيمة معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor للمتغيرات الداخلة في النموذج 1.7، 2.139، 1.833، 1.349، 1.193، وكل هذه القيم أقل من 5 مما يدل على أن النموذج لا يعاني من ظاهرة تعدد العلاقات الخطية. وبلغت

قيمة D.W ديربن واتسون 2.238 بمستوى معنوية 0.7123 مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من ظاهرة الارتباط الذاتي. وبلغت قيمة F لاختبار White Heteroskedasticity 8.859 بمستوى معنوية 0.1266 مما يعني أن المعادلة لا تعاني من ظاهرة عدم ثبات التباين. نستخلص أن النموذج قد اجتاز كافة المعايير المطلوبة، مما يدل على قبول الفرض الأول.

3.1.4.إختبار الفرض الثاني

يؤدي التزام البنوك التجارية المسجلة في سوق المال الفلسطيني بمعايير التقرير المالي الدولية إلى زيادة إيعاز الإشارات من خلال مخصص خسائر القروض مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام.

ولاختبار هذا الفرض تم صياغة المعادلة التالية (الخزندار، 2018):

$$LLP_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 LLP_{i,t-1} + \alpha_2 LOAN_{i,t} + \alpha_3 SIGN_{i,t} + \alpha_4 SIZE_{i,t}$$
$$+\alpha_5 AF + \alpha_6 IFRS + \alpha_7 IFRS*SIGN_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء أولا تحليل الإنحدار المتعدد ولكن تبين أن وجود قيمة مرتفعة لمعامل التحديد مع وجود بعض المتغيرات غير المعنوية إلى وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية وللتغلب على هذه المشكلة تم استخدام أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise Regression، وبعد تقدير معلمات النموذج أخذت معادلة الانحدار الشكل التالي:

$$LLP_{i,t} = 0.065 - 0.041AF + 0.295LLP_{i,t-1} - 0.008IFRS - 0.028LOAN_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

4.1.4.اختبار النموذج

لاختبار النموذج وتأكيد صلاحيته لابد أن يجتاز العديد من المعايير وتشمل: المعايير الاقتصادية (من حيث اتفاق إشارات وقيم المعاملات مع النظرية الاقتصادية)، والمعايير الإحصائية (من حيث المعنوية الإحصائية للنموذج ككل، ومعنوية المعاملات المقدرة) والمعايير القياسية (من حيث أن النموذج لايعاني من الارتباط الذاتي Autocorrelation، وتعدد العلاقات الخطية Multicollinearity، وعدم ثبات التباين Heteroskedasticity)، وفيما يلي تطبيق هذه المعايير على النموذج:

المعايير الاقتصادية بلغت قيمة معامل التحديد R2 إلى 90.5% مما يشير إلى أن النموذج يتفق مع المعايير الاقتصادية. بالنسبة للمعايير الإحصائية ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار(F)، وذلك عند مستوى معنوية (0.01) حيث بلغت قيمة F (90.365) بمستوى معنوية (0.000)، وثبتت أيضاً معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية أقل من 0.01، وذلك من خصائص أسلوب الانحدار المتدرج أنه يكتفي بالمتغيرات ذات الدلالة المعنوية. ووصلت قيمة معامل التحديد R2 للنموذج إلى (0.905)، أي أن المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته 90.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج، وكانت قيمة Jarque-Bera

0.0149 بمستوى معنوية 0.993 مما يدل على أن توزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي. وبالنسبة للمعايير القياسية فقد بلغت قيم معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor للمتغيرات الداخلة في النموذج 1.565، 2.135، 1.702، 1341، وكل هذه القيم أقل من 5 مما يدل على أن النموذج لا يعاني من ظاهرة تعدد العلاقات الخطية ، وبلغت قيمة D.W ديربن واتسون 2.154 بمستوى معنوية 0.812 مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من ظاهرة الارتباط الذاتي، بلغت قيمة F لاختبار White Heteroskedasticity 8.606 بمستوى معنوية 0.0717 مما يعني أن النموذج لايعاني من ظاهرة عدم ثبات التباين. نستخلص أن النموذج قد اجتاز كافة المعايير المطلوبة، ونظراً لعدم معنوية المتغير IFRS*SIGNi,t فقد تم رفض الفرض الثاني.

5.1.4.اختبار الفرض الثالث

يؤدي التزام البنوك التجارية المسجلة في سوق المال الفلسطيني بمعايير التقرير المالي الدولية إلى زيادة تقلب الأرباح مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام. ولاختبار هذا الفرض تم إجراء اختبار ليفن لتساوي التباين Leven's Test for equality of variance على المتغير σEAR "الانحراف المعياري للأرباح قبل الضرائب والمخصصات منسوباً إلى متوسط إجمالي الأصول"، وجاءت النتائج كما في جدول رقم (2):

جدول 2: نتائج اختبار ليفن لتساوي التباين للمتغير

رمز المتغير	المتغير	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري		اختبار ليفن F	مستوى المعنوية
		قبل الإلتزام	بعد الإلتزام	قبل الإلتزام	بعد الإلتزام		
(σEAR)	الانحراف المعياري للأرباح قبل الضرائب والمخصصات منسوباً إلى متوسط إجمالي الأصول	0.030	0.009	0.022	0.008	13.98	0.000

لاختبار هذا الفرض يمكن صياغة الفرض العدمي والبديل كما يلي:

الفرض العدمي H0: σ1=σ2 أي أن الانحراف المعياري للأرباح قبل الإلتزام بمعايير التقرير المالي الدولية يساوي الانحراف المعياري للأرباح بعد الإلتزام بمعايير التقرير المالي الدولية.

الفرض البديل H1: σ1≠σ2 أي أن الانحراف المعياري للأرباح قبل الإلتزام بمعايير التقرير المالي الدولية لايساوي الانحراف المعياري للأرباح بعد الإلتزام بمعايير التقرير المالي الدولية.

ويتضح من الجدول أن قيمة F لاختبار Leven's Test for equality of variance قد بلغت 13.98 بمستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05 مما يدل على أننا نستطيع رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل أي أن الانحراف المعياري للأرباح قبل الإلتزام بمعايير التقرير المالي الدولية لايساوي الانحراف المعياري للأرباح بعد الإلتزام بمعايير التقرير المالي الدولية، وبلغ الانحراف المعياري للأرباح

قبل الإلتزام 0.022، بينما كان بعد الإلتزام 0.008، وهو مايعني أن تقلب الأرباح قبل الإلتزام أكبر من تقلب الأرباح مقارنة بفترة مابعد الإلتزام، أي أن الإلتزام أدى إلى انخفاض تقلب الأرباح مقارنة بفترة ماقبل الإلتزام، وهو ما يؤدي إلى رفض الفرض الثالث (الخزندار، 2018).

5.الإستنتاجات:

- ❖ تم قبول الباحثان للفرض الأول: يؤدي التزام البنوك التجارية المسجلة في سوق المال الفلسطيني بمعايير التقرير المالي الدولية إلى تقليل تمهيد الدخل من خلال مخصص خسائر القروض مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام كما يلي:

$$LLP_{i,t} = 0.066-0.039AF+0.303LLP_{i,t-1}-0.009IFRS*EBTP_{i,t}- 0.030LOAN_{i,t}$$
$$-0.093EBTP_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

- ❖ تم رفض الباحثان للفرض الثاني: يؤدي التزام البنوك التجارية المسجلة في سوق المال الفلسطيني بمعايير التقرير المالي الدولية إلى زيادة إيعاز الإشارات من خلال مخصص خسائر القروض مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام .
- ❖ تم رفض الباحثان للفرض الثالث: يؤدي التزام البنوك التجارية المسجلة في سوق المال الفلسطيني بمعايير التقرير المالي الدولية إلى زيادة تقلب الأرباح مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام، حيث اتضح من اختبار ليفن لتساوي التباين أن تقلب الأرباح قبل الإلتزام أكبر من تقلب الأرباح مقارنة بفترة مابعد الإلتزام، أي أن الإلتزام أدى إلى انخفاض تقلب الأرباح مقارنة بفترة ما قبل الإلتزام.

VI.الخاتمة

خصص هذا البحث لمعرفة أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية، واستحدث الباحثان نموذج لدراسة هذا الأثر من خلال دراسة سلوك تمهيد الدخل وإيعاز الإشارة باستخدام مقياس مخصص خسائر القروض وقياس تقلبات الأرباح. وتعود اهمية البحث لتوظيف منهجية قياس أثر تطبيق البنوك لمعايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير لتقليل قدرة البنوك على التلاعب بالبيانات ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرار المناسب. شملت العينة البنوك التجارية المدرجة في سوق المال الفلسطيني. ولغرض التحليل تم جمع بيانات البحث من التقارير المالية للبنوك قيد الدراسة. تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتحليل الانحدار الخطي المتدرج وتحليل إرتباط بيرسون وتحليل التباين أنوفا وتحليل ليفن لتساوي التباين. أهم النتائج بينت أن إلتزام البنوك بمعايير التقرير المالي الدولية يؤدي إلى تقليل تمهيد الدخل من خلال مخصص خسائر القروض بالمقارنة بفترة ما قبل الإلزام، ولم تجد الدراسة أي دليل يدعم أن التزام البنوك يؤدي إلى زيادة ميل

البنوك لإيعاز إشارات من خلال مخصص خسائر القروض مقارنة بفترة ما قبل الإلزام، ولم تدعم النتائج فرضية أن التزام البنوك يؤدي إلي زيادة تقلب الأرباح مقارنة بفترة ما قبل الإلزام. وتوصي الدراسة بتبني المقياس الكمي الذي طوره البحث وزيادة الوعي معدي ومستخدمي التقارير المالية من خلال ورشات العمل، والعمل على تطوير البنية التحتية للتقارير المالية من خلال تحسين آداء المستوى المهني للمحاسبين والمراجعين.

V- المراجع

1. المراجع العربية

- ❖ حماد، طارق عبد العال. (2008). دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها (حالات عملية محلولة) معايير المحاسبة الدولية من 1 حتى 31، ج 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- ❖ العربي، تيقاوي. (2011). النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، مقدم في مؤتمر بعنوان: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، يومي 13 و 14 ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.
- ❖ أبو الخير، مدثر طه. (2007). أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانيه عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول، المجلة العلمية: التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.
- ❖ كساب، ياسر السيد، الزين عبد الرحمن. (2009). دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية-دراسة ميدانية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، العدد 73.
- ❖ حمدان، علاّم محمد موسى. (2011). أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2.
- ❖ الخزندار، آيه. (2018). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك التجارية في قطاع غزة، فلسطين، رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- ❖ خليل، محمد. (2003). دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول.

❖ حشاد، طارق محمد عمر. (2012). قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة، رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

❖ Anandarajan, A., Hasan, I., & McCarthy, C. (2007). Use of loan loss provisions for capital, earnings management and signalling by Australian banks. *Accounting & Finance, 47*(3): 357-379.
❖ Ergun, U. and Öztürk, E. (2013). Perceptions of Small and Medium Enterprises on IFRS Adaptation Process: A Case Study in Federation of Bosnia and Herzegovina, *Journal of Business Administration Research*, *2*(1), 43-48.
❖ Gebhardt, G. and Novotny-Farkas, Z. (2011). Mandatory IFRS Adoption and Accounting Quality of European Banks. *Journal of Business Finance and Accounting*, *38*(3-4): 289-333.
❖ Jiao, T., Koning, M., Mertens, G., Roosenboom, P. (2012). Mandatory IFRS adoption and its impact on analysts' forecasts, *International Review of Financial Analysis*, *21*, 56–63.
❖ Kao, H. and Wei, T. (2014). The Effect of IFRS, Information Asymmetry and Corporate Governance on the Quality of Accounting Information, *Asian Economic and Financial Review*, *4*(2): 226-256.
❖ Leventis, S., Dimitropoulos, P. E., &Anandarajan, A. (2011). Loan loss provisions, earnings management and capital management under IFRS: The case of EU commercial banks. *Journal of Financial Services Research*, *40*(1-2), 103-122.
❖ Ozili, P. K. (2015). Loan Loss Provisioning, Income Smoothing, Signaling, Capital Management and Procyclicality: Does IFRS Matter? Empirical Evidence from Nigeria. *Mediterranean Journal of Social Sciences, 6*(2), 224-232.
❖ van Oosterbosch, R.J.J. (2010). *Earnings Management in the Banking Industry. Erasmus MC: University Medical Center Rotterdam*. Retrieved from http://hdl.handle.net/1765/20015
❖ Ewert, R.and Wagenhofer, A. (2011). *Earnings Quality Metrics and What They Measure*. Retrieved from *http://ssrn.com/abstract=1697042*.
❖ Imhoff, E. (2003). Accounting quality, auditing, and corporate governance. *Accounting Horizons*, *Supplement*, 117-128.
❖ Penman, S. (2001). *Financial statement analysis and security valuation*. Hill Irwin, New York, USA: McGraw.
❖ Schipper, K. and Vincent L. (2003). Earning quality, *Accounting Horizons*, *17* Supplement, 79-110.
❖ Abu-Dieh, A. M. (2015). The Impact of the Adoption of International Financial Reporting Standards on the Quality of Financial Statements in Palestine (Unpublished Master thesis). Bier Ziet University. Palestine.